

وزارة الداخلية

قرار رقم ٤١٩ لسنة ٢٠٢١

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨

بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدى ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة رقم (٢٢٣) الفقرتين «الثانية والثالثة» من قرار وزير الداخلية

رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور ، النص الآتى :

(مادة ٢٢٣) :

« كما يصرف ملصق مرورى إلكترونى صالح للاستخدام وذلك عند الترخيص للمركبة لأول مرة أو تجديد الترخيص أو عند نقل القيد أو الملكية أو عند انتهاء صلاحية الملصق أو تلفه ، ويُسدد المرخص له رسماً سنوياً قيمته خمسة وسبعون جنيهاً ، ويتم السداد نقداً أو بإحدى وسائل الدفع الإلكترونية .

ويحتوى الملصق على شريحة إلكترونية يمكن قراءة بياناتها إلكترونياً عن بُعد ، تتضمن بيانات المركبة وهى (سنة الصنع - الماركة - الطراز - الشكل - اللون - رقمى الشاسيه والموتور ، رقم اللوحة المعدنية ، نوع الترخيص ، وحدة المرور التابع لها المركبة ، تاريخ انتهاء الترخيص) ، كما تتضمن البيانات المتعلقة بمالك المركبة وهى (الاسم ، والعنوان ، والرقم القومى ، رقم التليفون المحمول ، البريد الإلكتروني الشخصى إن وجد) .

(المادة الثانية)

تضاف فقرة أخيرة إلى المادة (٢٢٣) نصها كالتالى :

«ويثبت الملصق بمعرفة قسم المرور المختص على منتصف الزجاج الأمامى للمركبة فى الجزء العلوى من الداخل ، وعلى المصباح الأمامى للدراجة الآلية ، ولا يجوز نزعه أو نقله من المكان المخصص له أو إتلافه أو إخفائه أو نقله لمركبة أخرى أو العبث به بما يفقده صلاحيته» .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُلقى ما يخالفه ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

تحريراً فى ٢٠٢١/٣/١٧

وزير الداخلية

محمود توفيق